

Distr.: General
4 November 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

اللجنة الثانية

البند ٤٩ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوافيكم بمعلومات عن موقف جمهورية أوزبكستان من مسألة ترشيد
استخدام الموارد المائية في آسيا الوسطى (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة،
في إطار البند ٤٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) أليشر فوهيدوف

الممثل الدائم لجمهورية أوزبكستان



مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

موقف جمهورية أوزبكستان من مسألة ترشيد استخدام الموارد المائية في آسيا الوسطى

يشكل ترشيد استخدام الموارد المائية، وعلى الأخص موارد الطاقة الكهربائية، واحدة من أخطر المشاكل التي تواجهها منطقة آسيا الوسطى في الوقت الراهن.

ويؤدي اتباع نهج مختلفة ومعقدة في هذا المجال إلى عرقلة التنمية ونشوب نزاعات وإلى كوارث بيئية في بعض الأحيان. ومن الأمثلة على ذلك بحر الآرال، الذي تترتب على جفافه عواقب مأساوية، ليس بالنسبة لشعوب آسيا الوسطى فحسب، بل في المنطقة دون الإقليمية ككل، وحتى في المنطقة الأوروبية الآسيوية بأكملها.

وقد أدى جفاف بحر الآرال إلى تقويض أسس الحياة في حوض الآرال، وإلى نقص مزمّن في مياه الري والمياه الصالحة للشرب. وتؤدي عواصف الملح والعواصف الترابية التي تتشكل على سطح الأعماق المكشوفة إلى تدمير المحاصيل والنباتات. ومن نتائج ذلك أيضا إلحاق أضرار اقتصادية جسيمة بقطاعي الصيد البحري والبري، التي يتسبب فيها أيضا انخفاض إنتاجية المراعي والأراضي المزروعة.

وقد أكد إسلام كريموف، رئيس جمهورية أوزبكستان، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والأربعين والخمسين، أن أزمة بحر الآرال واحدة من أخطر الكوارث الإنسانية والبيئية في تاريخ البشرية، وأن تأثيرها يطال عشرات الملايين من الأشخاص الذين يعيشون في حوض الآرال.

ويتمثل مصدر الموارد المائية لحوض بحر الآرال في المياه السطحية والجوفية المتحددة ذات المصدر الطبيعي، والمياه المعاد تدويرها والناجمة عن الأنشطة الاقتصادية. وترتبط جميع الموارد المائية للمنطقة بحوضي سير - داريا وأمو - داريا.

وفي حالة حدوث تغيير في الوضع الحالي للموارد المائية للمجري المائية العابرة للحدود، قد تتعرض بلدان آسيا الوسطى، حيث يعيش أكثر من ٥٠ مليون شخص، لكارثة بيئية أشد خطرا، فضلا عن صعوبات في تأمين المياه الصالحة للشرب ومياه الري للسكان

وللاقتصاد الزراعي لبلدان المنطقة، كما أنها قد تتعرض لجفاف متواصل بجميع ما يترتب عليه من نتائج.

ويجب ألا تلحق القرارات المتعلقة باستخدام مياه الأنهار العابرة للحدود، ولا سيما لبناء محطات توليد الطاقة الكهربائية، أضرار بالبيئة أو بمصالح سكان البلدان المتاخمة. وينبغي التأكيد على أن الأمر يتعلق باستخدام موارد ومياه في أنهار عابرة للحدود تلي منذ قرون الاحتياجات الحيوية للدول والشعوب التي تعيش على ضفاف هذه المجاري المائية.

وتركز اتفاقية الأمم المتحدة لتقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي، المؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩١، واتفاقية الأمم المتحدة لحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، المؤرخة ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧، بشأن القانون المتعلق باستخدامات المجاري المائية الدولية لأغراض غير ملاحية، تركيزا واضحا على ترشيد استخدام موارد الأنهار العابرة للحدود. وينص هذان الصكبان على قيام الأطراف بدراسة مسألة المياه العابرة للحدود بطريقة معقولة ومنصفة، مع مراعاة طابعها العابر للحدود على الخصوص فيما يتعلق بتنفيذ الأنشطة التي لها أو قد تكون لها آثار عابرة للحدود.

وفي حالة وقوع أضرار، ينبغي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإزالتها أو الحد من آثارها؛ ويجب دراسة مسألة التعويض إذا لزم الأمر.

وتؤكد قرارات الأمم المتحدة على أن تتعاون الدول الواقعة على ضفاف المجاري المائية على أساس المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والمنفعة المتبادلة وحسن النية.

ووفقا لهذه الشروط الأساسية لاتفاقيتي الأمم المتحدة، ينبغي للخبراء الدوليين المختصين إعطاء ضمانات بأن بناء منشآت للإمداد بالمياه في المنطقة لن يؤدي إلى أضرار بيئية لا يمكن إصلاحها ولن يخل بالتوازن القائم فيما يتعلق باستخدام المجاري المائية العابرة للحدود من جانب جميع الدول الواقعة على ضفاف أحواض الأنهار. وينبغي أن تخضع المبررات التقنية والاقتصادية لبناء منشآت جديدة للإمداد بالمياه في أحواض الأنهار العابرة للحدود لدراسات تحليلية إلزامية وموضوعية تجريها شركات دولية مستقلة لمراجعة الحسابات.

وقد اتخذ البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي موقفا مبدئيا مماثلا. وتعرب أوزبكستان بدورها عن الأمل في أن يكون موقف هاتين المؤسستين الماليتين الدوليتين اللتان تتمتعان بكفاءة عالية مثالا يحتذى بالنسبة للمنظمات والدول الأخرى، مما من شأنه أن يعزز في نهاية المطاف الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعيين في المنطقة.

ويتعين على البلدان المستثمرة التي ترغب في الاشتراك في تنفيذ هذا النوع من المشاريع أن تضع في اعتبارها أيضا الحاجة إلى احترام هذه الشروط.

وليس الغرض من اتخاذ هذا الموقف حصول أوزبكستان على حقوق خاصة تعطيها الأولوية في استخدام الموارد المائية للأهوار العابرة للحدود. حيث إن موقف أوزبكستان لا يتفق تماما مع قواعد القانون الدولي والقواعد المعمول بها في هذا المجال فحسب، بل إنه نتيجة طبيعية لها، وهو أمر له أهميته البالغة.

فلكل بلد الحق في تنفيذ مشاريع في مجال استخدام موارد الأهوار العابرة للحدود، بما في ذلك بناء منشآت للإمداد بالمياه، لكن ذلك يتطلب إخضاعها لدراسات تقنية واقتصادية وبيئية مفصلة ومستقلة، على أساس مبدأي الشفافية والكشف التام عن المعلومات من طرف الجهات المعنية.

وينبغي استيفاء شرطين أساسيين في هذا الصدد هما عدم جواز انخفاض منسوب المياه في البلدان التي يقل ارتفاعها عن مستوى سطح مجرى المياه، وضرورة عدم الإخلال بالأمن البيئي للمنطقة، وإلا ترعز استقرارها للغاية.

وسوف تواصل أوزبكستان من جهتها اتخاذ تدابير متسقة لضمان التوازن في مجال الإمداد بالمياه في المنطقة، من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار وتعزيز الأمن في آسيا الوسطى.